

خمسة سنوات من القهر والإخضاع

تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

5



14

العدد الرابع عشر

2018

في الفترة منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2018

خمس سنوات من القهر والإخضاع

تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر
العدد الرابع عشر

في الفترة منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2018



الفهرس

3.....	الفهرس
4.....	الملخص التنفيذي
9.....	المقدمة
11.....	آلية رصد وجمع البيانات
12.....	القتل خارج إطار القانون
13.....	قتلى جراء استخدام الأمن القوية المميتة في مواجهة تجمعات سلمية:
14.....	قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية:
15.....	تنفيذ أحكام إعدام مسببة بحق معارضين:
17.....	قتلى عمليات التصفية الجسدية:
18.....	قتلى في ظروف ملتبسة:
19.....	الاعتقال التعسفي:
25.....	إهدار الحق في المحاكمة العادلة:
32.....	آثار العمليات الأمنية في سيناء:
35.....	الخلاصة والتوصيات



الملخص التنفيذي

في الخمس سنوات الأخيرة منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2018 تم رصد مقتل 3110 شخصاً خارج إطار القانون، سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء والمفرد لها رسدا مستقلا أدناه، من بين الأعداد المذكورة قتل 2194 شخصاً نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية، كما قضى 717 شخصا داخل مقار الاحتجاز المختلفة، بينهم 122 قتلوا جراء التعذيب من قبل أفراد الأمن، و480 توفوا نتيجة الإهمال الطبي و32 نتيجة التكدس وسوء أوضاع الاحتجاز و83 نتيجة فساد إدارات مقار الاحتجاز.

خلال ذات الفترة، بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 169 أشخاص، قتلوا أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، قبل أن تزعم السلطات في بيانات رسمية أنهم قتلوا في اشتباكات مسلحة مع رجال الأمن إلا أن تقصي حقيقة تلك الوقائع وفقا لما توافر من أدلة مع امتناع السلطات عن فتح أي تحقيق في تلك الوقائع أكد تعرض أولئك الأشخاص لجرائم قتل عمدي مع سبق الإصرار في ظل تفشي وباء الإفلات التام من العقاب لرجال الأمن في مصر.

خلال الخمس سنوات الأخيرة تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 30 شخصاً على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات نظرت أمام دوائر مدنية وعسكرية، حيث تم تنفيذ حكم الإعدام بحق مواطنين نظرت قضاياهم أمام

وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال فترة عمل التقرير 61262 شخصاً، بينهم 629 نساء و1143 قاصراً، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، و5100 شخصاً خلال العام 2016، و2998 شخصاً



خلال 2017، ومنذ بداية عام 2018 وحتى 3 يوليو/تموز 2018 تم رصد اعتقال 958 شخصاً.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قام أسر أولئك المختفين قسرياً بإرسال المئات من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين بإيهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

ولغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهماً مفبركة لنقيب الصحفيين، كما تعرض 10 صحفيين للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 66 منهم في السجون، هذا بالإضافة إلى إدراج نحو 15 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، كما تم الزج بأسماء سبعة إعلاميين مصريين في قضايا معارضة للسلطات المصرية، على الرغم من كونهم يعملون خارج البلاد، وحُكم بالفعل عليهم بالسجن لمدد متفاوتة، وهم محمد ناصر، ومعتز مطر، وأسامة جاويش، وحمزة زوبع، وهشام عبد الله، ونور الدين حافظ، وعمرو فراج.

وفي أكبر هجمه على الصحافة وحرية الرأي والتعبير قامت الحكومة المصرية مؤخراً بحجب حوالي 121 موقعاً منها صحف على شبكة الانترنت تابعه لمؤسسات إعلامية وإخبارية مصرية وغير مصرية.

خلال فترة عمل التقرير صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي بلغ عددها 18 سجناً، تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكدس الذي تعاني منه كافة مقار الاحتجاز المصرية الارتفاع غير المسبوق في أعداد المعتقلين.



وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال الخمسة سنوات الأخيرة بعد أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013، تبين صدور أحكاماً قضائية في الحكم في 2485 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 2237 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 248 قضية عسكرية.

بلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات، 35183 شخصاً، منهم 370 قاصراً، وقد تم تبرئة 9108 من هؤلاء المحكومين، أي 25.9 % من إجمالي العدد الكلي للمتهمين، بينما حُكم على 25996 شخصاً بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 73.9 %، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بحق 79 شخصاً، أي ما يعادل 0.2 % تقريباً.

وتوزعت أحكام الإدانة حيث تم الحكم بالسجن المؤبد على 6740 شخصاً أي بنسبة 25.9 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 7074 شخصاً أي بنسبة 27.3 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 4427 أي ما يقارب 17 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 6338 شخصاً أي بنسبة 24.3 % من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيه وألف جنيه على 406 شخصاً أي بنسبة 1.6 % من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 1012 شخصاً أي بنسبة 3.9 % من إجمالي أحكام الإدانة.

وبحسب عملية الرصد الكمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد في الخمسة سنوات التي أعقبت أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 فقد بلغ عدد من المدنيين 4010 شخصاً، منهم 3709 شخصاً قال عنهم الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية دون أن يفتح تحقيقاً واحداً في أي من تلك الحالات.



أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 10363 شخصاً، منهم 2872 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 7491 شخصاً بدعوى الاشتباه.

وفي سياق العمليات الأمنية في سيناء تم الإعلان عن حرق وتفجير 4266 دراجة بخارية و1626 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 262 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2207 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 135 مزرعة و35 فداناً.

جدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلاً، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلاً من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.

وأصدرت الحكومة المصرية قراراً ثالثاً بالبداية في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداء من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلاً مأهولاً، وقد تم البدء في المرحلة الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2017، لتصبح المساحة الإجمالية التي تم إخلائها بعد الانتهاء من المرحلة الثالثة 1500 متراً.

وتم تهجير كافة الأسر وتعدادهم تقريبا أكثر من 3200 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد) المقيمة بتلك المنازل قسراً دون توفير أي بدائل لهم للسكن وترك تدبير مقار سكنهم الجديدة لهم، ولم تلتزم الحكومة ببناء المدينة الجديدة التي زعمت أنها ستكون بديلاً آمناً لتلك الأسر، كما تم تعيين مبالغ ضئيلة للغاية



كتعويض عن هدم المنازل لا يمكنها بأي حال سد عجز وحاجة الأسر المهجرة أو تمكينهم من شراء منازل جديدة.

الواقع المذري لحالة حقوق الإنسان في مصر تحتم على المجتمع الدولي التحلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية تجاه جرائم النظام المصري، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.



المقدمة

منذ خمس سنوات في الثالث من يوليو/تموز 2013 دخلت الدولة المصرية نفقا مظلما إثر استيلاء الجيش المصري على السلطة وقيامه باحتجاز الرئيس المدني المنتخب محمد مرسي تمهيدا لسحق منظومة حقوق الإنسان في مصر.

حملة اعتقالات موسعة بدأت بالرئيس حينها وكثير من أفراد طاقمه الرئاسي وكذلك قيادات أحزاب، تبعتها عمليات قتل جماعي واعتداء بالقوة المميتة على تجمعات سلمية معارضة، لتدخل مصر عهدا جديدا من غياب القانون وتوحش الأجهزة الأمنية وإنهاء الحياة السياسية تماما وإخراس المعارضة بأساليب قمع غير مسبوق.

القتل خارج إطار القانون لم يتوقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن حيث ترتفع أعداد القتلى جراء التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية بصورة مستمرة، وكذلك تستمر عمليات التصفية الجسدية لمعارضين ثم اختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم.

عمليات الاعتقال التعسفي والمصحوبة غالبا بتعريض المحتجزين للتعذيب الممنهج والاختفاء القسري شهدت ارتفاعا ملحوظا وفي المقابل استمر انكار النظام لوجود أي معتقل رأي داخل مصر بعد وصم كافة المعارضين بالإرهاب وإلباس قضاياهم لبوسا جنائيا وفق قوانين معيبة سنها ذات النظام.

القضاء المصري شارك في مسيرة القمع بإصدار مئات الأحكام القضائية القاسية التي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد بحق الآلاف في ظل إهدار تام لحقهم في المحاكمة العادلة.

وفي سيناء استمرت الدولة المصرية في نزع كافة الحقوق عن السكان حيث استمرت عمليات القتل الممنهج لمواطنين بشكل عشوائي جراء استمرار الجيش المصري في عملياته العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة ووصم



مئات القتلى بالإرهاب دون أن يُفتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ليصبح كافة مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، إضافة لعمليات الاعتقال التعسفي والتعريض للاختفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني أو التمتع بحقوق المحاكمة العادلة الأولية لكافة السكان.

لم تشهد فترة الرصد منذ الأول منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن أي تقدم أو محاولة جادة من قبل السلطات المصرية لتغيير سياساتها القمعية أو مراجعة ممارساتها، في ظل صمت دولي كامل، وتفشي لظاهرة الإفلات التام من العقاب.

يرصد التقرير بشكل كمي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في مصر خلال الخمس سنوات الأخيرة منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، ويشير إلى إجمالي تلك الانتهاكات كي يكون مادة جاهزة للتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهتمة بالشأن المصري.



آلية رصد وجمع البيانات

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة المصرية من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا خلال فترة الرصد في الفترة منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2018 وحتى آخر مارس/آذار 2018.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التحقق منها والتأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتمدة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة.



القتل خارج إطار القانون

إهدار الحق في الحياة، كان أخطر الانتهاكات التي انتهجها النظام المصري في تعامله مع معارضيه، فبحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية المصرية، وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد المشار إليها إلى 3110 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها بابا مستقلا في هذا التقرير، وقتل هؤلاء الأشخاص نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية، سواء كانوا مشاركين في تلك التجمعات، أو مواطنين قتلوا بطريقة عشوائية تصادف وجودهم بالقرب من تلك التجمعات، ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى من تم إعدامهم على خلفية صدور أحكام إعدام مسبقة وجائرة بحقهم.





قتلى جراء استخدام الأمن القوية المميتة في مواجهة تجمعات سلمية:

شهدت الأيام الأولى التي أعقبت الثالث من يوليو/تموز 2013 في مصر العديد من الاعتداءات الأمنية الدموية على التجمعات السلمية للمعارضين، مما نتج عنه مقتل 1929 شخص في العام 2013 والذي شهد أكبر موجة عنف أمني وعمليات قتل جماعي بشكل غير مسبوق، وفي العام 2014 قتل 236 مواطناً، ثم في العام 2015 قتل الأمن في اعتدائه على تجمعات سلمية 28 مواطناً بينهم 22 مواطناً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجدهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس في شهر فبراير/شباط من ذلك العام، ومواطناً واحداً في 2017.

تضمن العدد المذكور ضحايا مجازر وعمليات قتل جماعي ممنهجة ارتكبتها قوات الشرطة والجيش المصري بحق متظاهرين سلميين أبرزها، أحداث الحرس الجمهوري التي وقعت بتاريخ 7 يوليو/تموز 2013 وأسفرت عن مقتل 92 شخصاً، وأحداث المنصة التي وقعت بتاريخ 27 يوليو/تموز 2013 وتسببت في مقتل 107 شخصاً، وأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة، والتي خلفت 1161 قتيلاً على الأقل، وأحداث مسجد الفتح التي تلتها بيومين، ونتاج عنها مقتل نحو 290 شخصاً، بالإضافة إلى مقتل 84 شخصاً في أحداث 6 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

كما شهد يوم الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني عامي 2014 و2015 عنفاً أمنياً كبيراً في مواجهة المسيرات التي خرجت إحياءً لذكرى الثورة المصرية، حيث سقط في الأولى 103 شخصاً، وفي العام الذي تلاه قُتل 18 شخصاً.

وبتاريخ 8 فبراير/شباط 2015 قُتل عدداً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجدهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس، وذلك بعد تعريضهم للتكدس داخل ممر ضيق خاص بالإستاد واعتداء القوات الأمنية عليهم بقتابل الغاز، مما أدى إلى مقتل 22 منهم جراء التدافع والاختناق من الغاز المسيل للدموع.

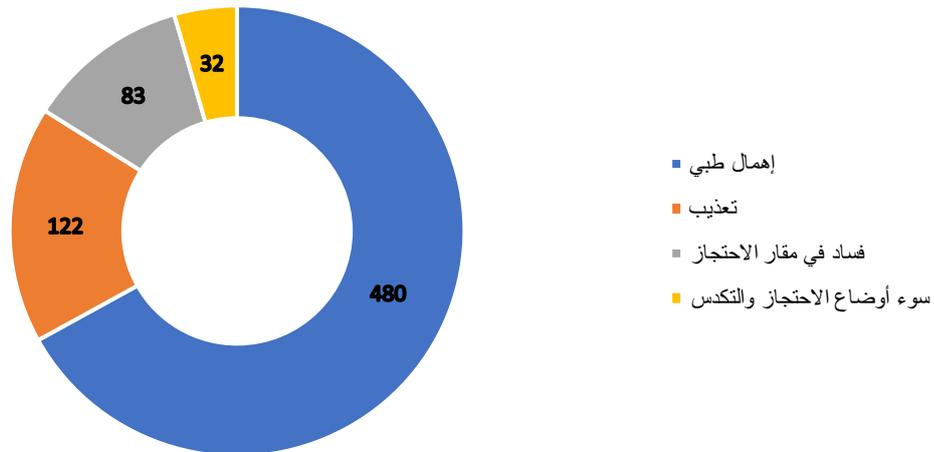


قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية:

خلال الخمسة سنوات-فترة الرصد- توفي نحو 717 محتجزاً داخل مقر الاحتجاز المصرية المختلفة، حيث توفي 81 محتجزاً عام 2013، و170 محتجزاً عام 2014، و185 محتجزاً عام 2015، و121 محتجزاً عام 2016، و120 خلال العام 2017، و40 محتجزاً منذ مطلع العام الجاري وحتى الآن.

من بين أولئك الضحايا قتل نحو 122 محتجزاً من بين أولئك المحتجزين جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و480 محتجزاً توفوا نتيجة للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، و32 محتجزاً توفوا نتيجة الاختناق والتكدس ورداءة التهوية، بالإضافة إلى 83 محتجزاً توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقر الاحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو أطعمة فاسدة، أو مقتل البعض منهم إثر نشوب مشاجرات بينهم.

تصنيف المتوفون والقتلى داخل مقر الاحتجاز وفقاً لسبب الوفاة





تنفيذ أحكام إعدام مسيسة بحق معارضين:

منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وبشكل غير مسبوق أحال القضاء المصري المدني والعسكري أوراق 2173 شخصاً إلى المفتي وهي خطوة إلزامية سابقة على الحكم بالإعدام بحسب نصوص القانون المصري، ليتم تثبيت حكم الإعدام على 1012 منهم في 81 قضية مختلفة منها 15 قضايا نُظرت أمام دوائر عسكرية حيث تم الحكم فيها بالإعدام على 136 مدنياً، وكانت كافة تلك القضايا متعلقة بمعارضة المتهمين على ذمتها للسلطات وقد ألبست لبوساً جنائياً لاتقاء الانتقاد الدولي.

من بين تلك الأحكام استنفذ 66 محكوم عليه درجات الطعن لتصير الأحكام نهائية صالحة للتنفيذ بحقهم، وقد قامت السلطات المصرية بتنفيذ حكم الإعدام بحق 30 متهمين منهم بالفعل في 7 قضايا مختلفة، من بينهم 3 قضايا نُظرت أمام دوائر عسكرية، وما زال ذات المصير يهدد 36 محكوماً عليه آخرين.

حكم الإعدام الأول نُفذ بحق محمود رمضان عبد النبي بتاريخ 7 مارس/آذار 2015، بينما تم تنفيذ الحكم الثاني على 6 أشخاص في القضية العسكرية المعروفة إعلامياً بقضية عرب شركس بتاريخ 17 مايو/أيار 2015، وتم تنفيذ حكم الإعدام الثالث بحق عادل محمد إبراهيم بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 2016، بينما تم تنفيذ الحكمين الرابع والخامس في أقل من أسبوع، فبتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2017 تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 متهماً على خلفية اتهامهم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية كمين الصفا3، وبتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2018 تم تنفيذ الحكم الخامس في حق 4 متهمين في القضية المعروفة إعلامياً بقضية استاد كفر الشيخ.

تم تنفيذ الحكم السادس في 22 مارس/آذار 2018 بحق كلاً من سليمان مسلم عيد جرابيع، وربحي جمعة حسين حسن وذلك بعد رفض المحكمة العليا للطعون العسكرية الطعون المقدمة منهما في فبراير/شباط 2018 على خلفية اتهامهما في القضية رقم 128 لسنة 2013 جنائيات



عسكرية جزئي شمال سيناء، والمقيدة برقم 382 لسنة 2013 جنايات عسكرية كلي الإسماعيلية.

وبتاريخ 25 يونيو/حزيران 2018 تم تنفيذ حكم الإعدام العسكري بحق عبد الرحمن إبراهيم محمود محمد (26 عاماً) والشهير بعبد الرحمن الجبرتي، وذلك بعد رفض الطعن المقدم من قبله دون موافاة أسرته أو إخطار محاميه بذلك.

وكانت محكمة السويس العسكرية قد صادقت على حكم إعدامه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بعد إحالة أوراقه للمفتي في أكتوبر/تشرين الأول 2017 وذلك بعد محاكمة استمرت أكثر من عامين بعد اعتقاله في مارس/آذار 2015.

وفوجئت أسرة عبد الرحمن بإدارة مشرحة مستشفى الزقازيق العام في 25 يونيو/حزيران 2018 تطلب منهم الحضور لاستلام جثمانه بعد تنفيذ حكم الإعدام بحقه في سجن الزقازيق العمومي، وذلك بعد رفض الطعن الذي تقدم به في شهر مارس/آذار 2018.





قتلى عمليات التصفية الجسدية:

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 169 شخصاً، ما بين معارضين سياسيين أثناء عملية ضبطهم، أو مواطنين قتلوا على أيدي أفراد أمن بعد نشوب خلافات ومشادات كلامية بينهم، حيث تم توثيق مقتل 159 مواطناً أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتؤكد بعد تقصي حقيقتها أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، بالإضافة إلى 9 أشخاص بينهم امرأة، قتلوا بعد نشوب مشادات بينهم وبين أفراد أمن.





قتلى في ظروف ملتبسة:

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى 3 يوليو/تموز 2018 تعرض 172 شخصاً للقتل في ظروف ملتبسة، حيث ادعت وزارة الداخلية كالعادة مقتلهم جراء اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن أو أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين لم يفتح تحقيقاً في مقتلهم من قبل أي جهاز قضائي في مصر، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها.





الاعتقال التعسفي:

نظراً لكثافة عمليات الاعتقال وعدم توافر أي نافذة رسمية تعلن عن العدد الحقيقي للمعتقلين فإنه لا يمكن الوقوف على حصر دقيق لكامل عدد ضحايا عمليات الاعتقال التعسفي بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، ووفقاً لعمليات الرصد الكمي من المصادر المتاحة والمتوفرة، فقد تم رصد تعرض حوالي 61262 شخصاً للاعتقال التعسفي في الخمس سنوات الأخيرة، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، و5100 شخصاً خلال العام 2016، و2998 شخصاً خلال 2017، ومنذ بداية عام 2018 وحتى 3 يوليو/تموز 2018 تم رصد اعتقال 958 شخصاً.

ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنياً الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال، كما تجدر الإشارة أن هذا هو عدد الذين تعرضوا للاعتقال دون أن تتوافر معلومات كافية حول من تم إطلاق سراحه منهم.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال خلال تلك الفترة 1143 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 629 امرأة، منهم 67 امرأة لا زلن رهن الاعتقال.

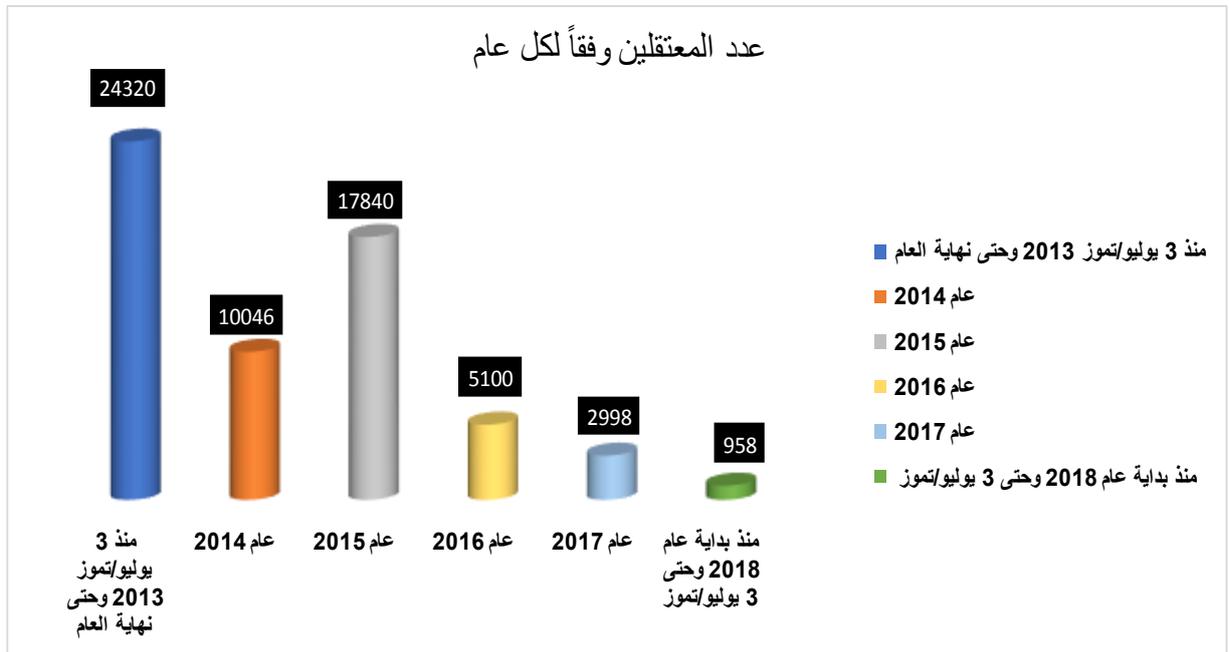
تم اعتقال 160 قاصراً و161 امرأة عام 2013، و445 قاصراً و201 امرأة عام 2014، و235 قاصراً و73 امرأة عام 2015، و206 قاصراً و103 امرأة عام 2016، وفي 2017 اعتقل 80 قاصراً و50 امرأة، ومنذ بداية العام الجاري وحتى 3 يوليو/تموز 2018 تم اعتقال 17 قاصراً و41 امرأة.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر



بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجراء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكلهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.





استهداف الصحفيين والإعلام المستقل:

لغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهماً مفبركة لنقيب الصحفيين، وفي الخمس سنوات الأخيرة تعرض 10 صحفيين للقتل، واعتقل أكثر من مائتين لايزال 66 منهم في السجون.

وفي محاكمات لم تتطلى بالمعايير الدنيا للمحاكمة العادلة حكم على ثلاثة صحفيين بالإعدام وعلى عدد آخرين بالسجن فترات متفاوتة، والبعض لايزال ينتظر المحاكمة.

هذا بالإضافة إلى إدراج نحو 15 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، حيث قررت الدائرة 16 بمحكمة جنايات القاهرة يوم السبت 27 مايو/أيار 2017 إدراج 51 معارضاً مصرياً بينهم 15 صحفياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، واستند القرار على لائحة اتهام هؤلاء الأشخاص في القضية المعروفة إعلامياً بغرفة عمليات رابعة، والذين صدرت بحقهم أحكام نهائية بالبراءة بتاريخ 8 مايو/أيار 2017.

كما تم الزج بأسماء سبعة إعلاميين مصريين في قضايا معارضة للسلطات المصرية، على الرغم من كونهم يعملون خارج البلاد، وحُكم بالفعل عليهم بالسجن لمدد متفاوتة، وهم محمد ناصر، ومعتز مطر، وأسامة جاويش، وحمزة زوبع، وهشام عبد الله، ونور الدين حافظ، وعمرو فراج.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016 تم تمرير قانون خاص بالتنظيم المؤسسي للمؤسسات الإعلامية والصحفية، حمل رقم 92 لسنة 2016، وهذا القانون يوضح نية النظام الواضحة في السيطرة على الإعلام، وجعل كافة الشؤون الخاصة بها في يد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.



وفي أكبر هجمه على الصحافة وحرية الرأي والتعبير قامت الحكومة المصرية مؤخراً بحجب حوالي **121** موقعاً منها صحف على شبكة الانترنت تابعه لمؤسسات إعلامية وإخبارية مصرية وغير مصرية.

بدأت حملات الحجب تلك منذ **24** مايو/أيار **2017**، بعد إعلان كل من حكومات السعودية والإمارات والبحرين حجب مواقع إخبارية قطرية وفي مقدمتها مواقع تابعة لشبكة الجزيرة بحجة أن هذه المواقع تحرض على الإرهاب، فأعلنت مصر بدورها حجب تلك المواقع لذات الأسباب، وأضافت إليها مواقع أخرى مصرية وعربية وأجنبية، دون أن تبرر سبب حجب أغلب تلك المواقع، وبلغ عدد تلك المواقع منذ ذلك التاريخ وحتى **30** يونيو/حزيران **2017** نحو **118** موقعاً، هذا بالإضافة إلى موقع "العربي الجديد" والذي تم حجبه في أواخر العام **2015**، وموقع المنصة والذي تم حجبه بتاريخ **29** مارس/آذار **2018**، وذلك على خلفية قيامه بتغطية الانتخابات الرئاسية في مصر والتي وقعت في ذلك الشهر، حيث قام برصد العديد من المخالفات القانونية والانتهاكات التي حدثت خلال الانتخابات، وتسليط الضوء عليها.

كما تم إغلاق موقع صحيفة مصر العربية لقيامه بنشر مقالات حول المخالفات التي تمت أثناء الانتخابات المصرية لعام **2018**، حيث تم اقتحام مقر الصحيفة مساء الثلاثاء 4 أبريل/نيسان **2018**، ومصادرة بعض الأجهزة به، وإغلاقه بعد اعتقال رئيس تحرير الموقع عادل صبري، وعرضه على النيابة في اليوم التالي بتهمة الانتماء لجماعة محظورة ونشر أخبار كاذبة وإدارة موقع دون ترخيص.



سجون جديدة لمزيد من المعتقلين:

خلال خمسة سنوات صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكديس الذي تعاني منه كافة مقار الاحتجاز المصرية، كما برره مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2015، والذي صرح حينها بأن مقار الاحتجاز المصرية تعاني من التكديس حيث بلغت نسبة التكديس بحسب تصريحاته- الضعف داخل السجون، و400% داخل أقسام الشرطة، وفيما يلي قائمة بالليمانات والسجون التي تم افتتاحها، أو تم إصدار قرارات بإنشائها وبلغ عددها 18 سجناً:

1. ليمان جمصة-افتتح في شهر أغسطس/آب 2013.
2. ليمان المنيا (سجن المنيا وسجن المنيا شديد الحراسة) -افتتح في شهر مارس/آذار 2014.
3. سجن الصالحية بمحافظة الشرقية-افتتح في شهر أبريل/نيسان 2014.
4. سجن مركزي تابع لمركز شرطة ثان بنها بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في أغسطس/آب 2014.
5. سجن الجيزة المركزي بمحافظة الجيزة-افتتح في شهر ديسمبر/كانون الأول 2014.
6. سجن طرة شديد الحراسة 2-افتتح في شهر مارس/آذار 2015.
7. سجن النهضة بالسلام محافظة القاهرة-صدر قرار بإنشائه في شهر مايو/أيار 2015.
8. سجن مركزي تابع لقسم شرطة الخصوص بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه في مايو/أيار 2015.



9. سجن 15-مايو المركزي بطريق الأوتوستراد بمحافظة القاهرة-افتتح في شهر يونيو/حزيران 2015.
10. سجن دمياط المركزي-صدر قرار بإنشائه في شهر ديسمبر/كانون الأول 2015.
11. سجن مركزي وملحقته بالإدارة العامة لقوات أمن الجيزة على طريق مصر/أسيوط الغربي-صدر قرار رئاسي بإنشائه في يناير/كانون الثاني 2016.
12. سجن ادكو المركزي بالبحيرة-صدر قرار بإنشائه في فبراير/شباط 2016.
13. سجن مركزي بداخل معسكر قوات الأمن المركزي بالخانكة بالقليوبية-صدر قرار بإنشائه 5 مايو/أيار 2016.
14. سجن العبور المركزي بمحافظة القليوبية-صدر قرار بإنشائه في شهر مايو/أيار 2016 (تم إلغاء قرار إنشاؤه في نوفمبر/تشرين الثاني 2016).
15. سجن مركزي بسوهاج- في فبراير/شباط من عام 2016 عرضت وزارة الداخلية مناقصة لتنفيذ ذلك السجن، وبتاريخ 7 يونيو/حزيران من ذات العام تم البدء في بنائه مع تخصيص ميزانية بلغت 90 مليون جنيهاً مصرياً له.
16. السجن المركزي بمركز شرطة القوصية بمحافظة أسيوط- صدر قراراً بإنشائه بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2017، تم نشره في جريدة الوقائع المصرية تحت رقم 1620 لسنة 2017.
17. مجمع سجون بمحافظة الأقصر- بتاريخ 26 أكتوبر/تشرين الأول 2017 نشرت وسائل إعلامية تصريحات صحفية لمسؤول أمني عن اعتزام وزارة الداخلية بناء مجمع سجون جديد على مساحة 200 فدان، في الصعيد جنوب البلاد، تحديداً في مدينة طيبة بالأقصر بتكلفة مليار ونصف جنيهاً مصرياً.
18. سجن أسوان المركزي والذي تم افتتاحه في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2017 في مدينة أسوان الجديدة.



إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

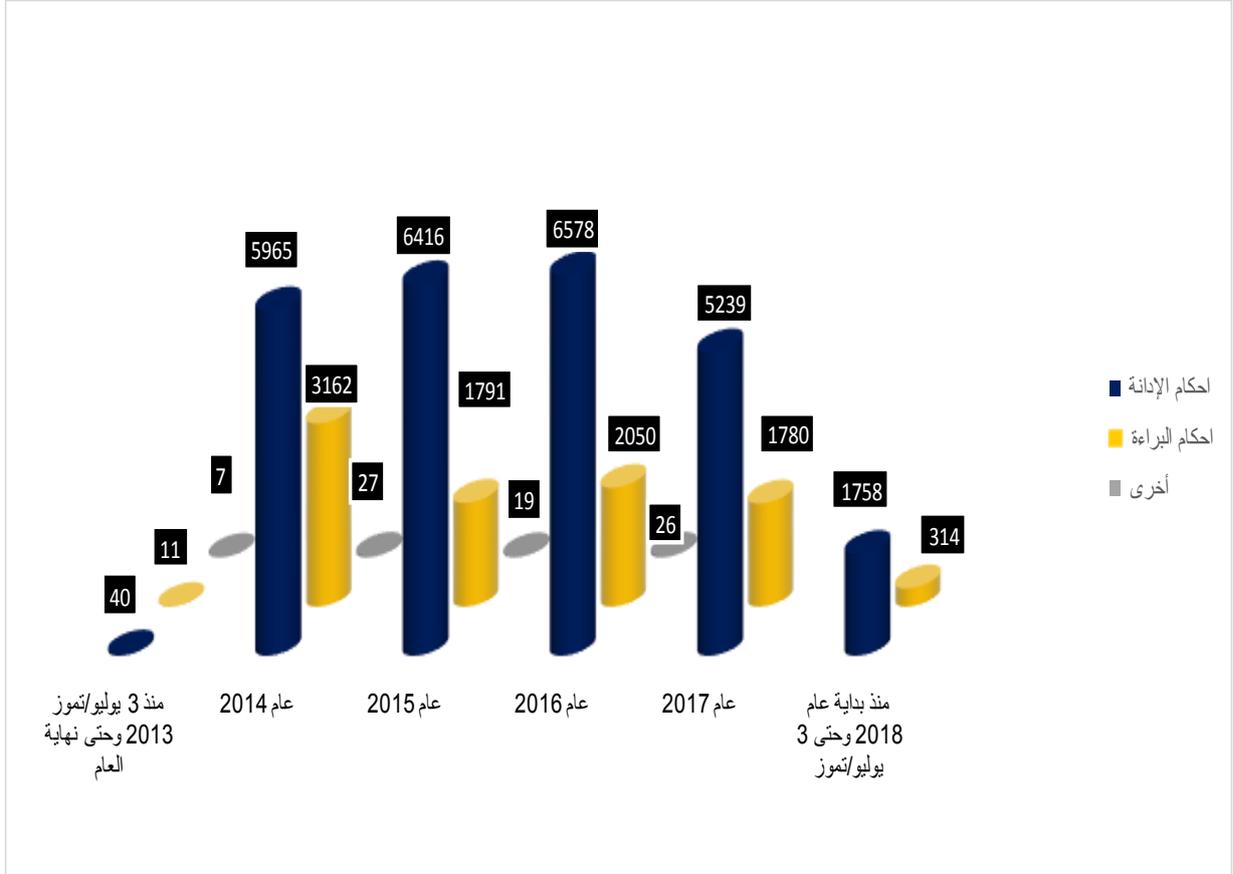
وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد انقلاب يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 2485 قضية متعلقة بمعارضة للسلطات ألبست لبوساً جنائياً لتعرض تلك القضايا على دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 2237 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 248 قضية عسكرية.

حُكم في 4 قضايا مدنية عام 2013، و631 قضية مدنية عام 2014، و559 قضية مدنية عام 2015، و564 قضية مدنية عام 2016، و354 قضية مدنية خلال 2017، و125 قضية مدنية خلال العام الجاري، بينما تم الحكم في 6 قضايا عسكرية عام 2014، و80 قضية عسكرية عام 2015، و91 قضية عسكرية عام 2016، و65 قضية عسكرية عام 2017، و6 قضايا عسكرية العام الجاري.

بلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات، سواء أمام دوائر مدنية أو عسكرية، 35183 شخصاً، منهم 370 قاصراً، وقد تم تبرئة 9108 من هؤلاء المحكومين، أي 25.9 % من إجمالي العدد الكلي للمتهمين، بينما حُكم على 25996 شخصاً بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 73.9 %، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بحق 79 شخصاً، أي ما يعادل 0.2 % تقريباً.



فيما يلي توزيع أحكام الإدانة والبراءة وفقاً للسنوات:

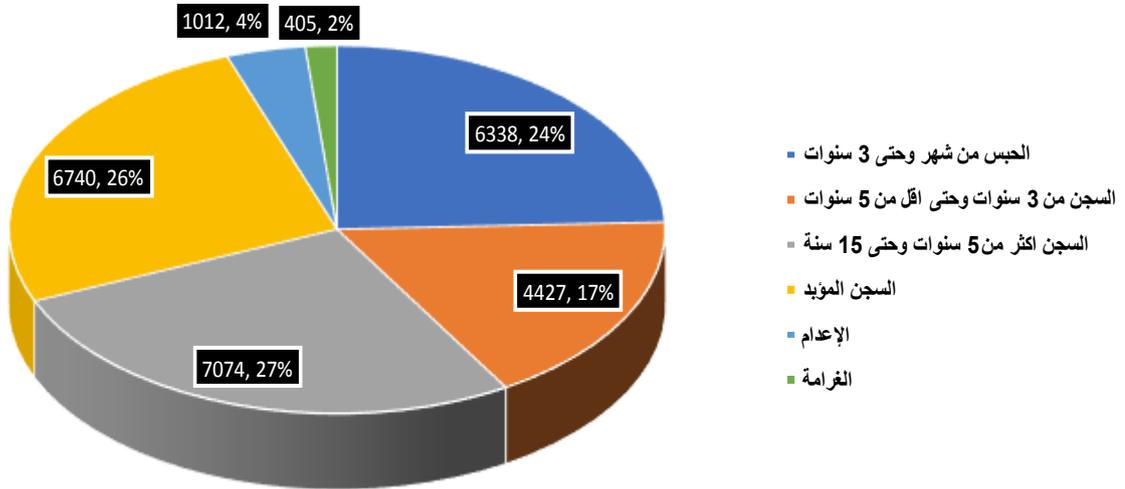




وجاءت أحكام الإدانة خلال مدة الخمس سنوات -فترة الرصد- كالآتي:

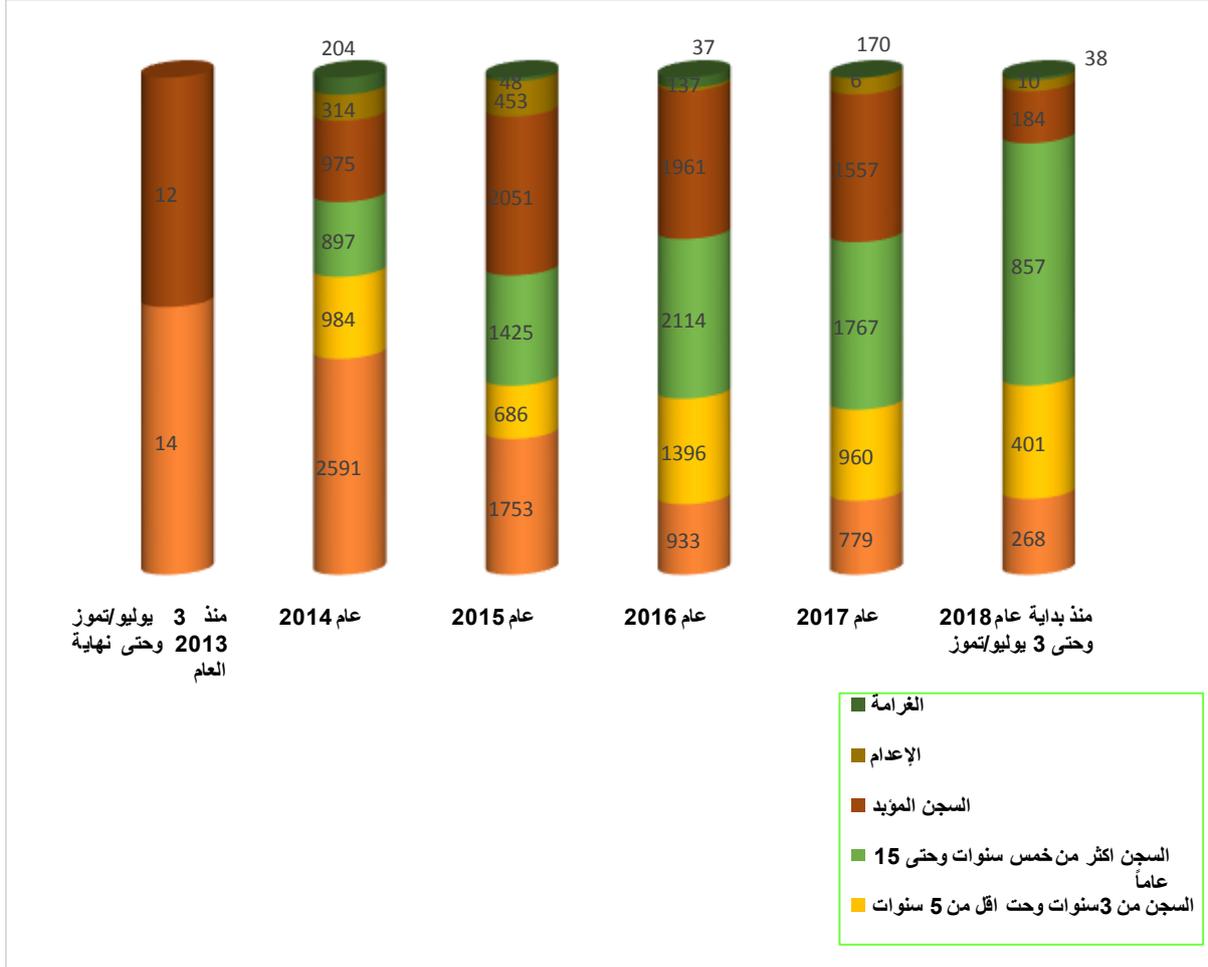
تم الحكم بالسجن المؤبد على 6740 شخصاً أي بنسبة 25.9 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 7074 شخصاً أي بنسبة 27.3 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 4427 أي ما يقارب 17 % من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 6338 شخصاً أي بنسبة 24.3 % من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيه و100 ألف جنيه على 406 شخصاً أي بنسبة 1.6 % من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 1012 شخصاً أي بنسبة 3.9 % من إجمالي أحكام الإدانة.

توزيع أحكام الإدانة وفقاً للعقوبة





وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح توزيع أحكام الإدانة وفقاً لمدة العقوبة على السنوات:

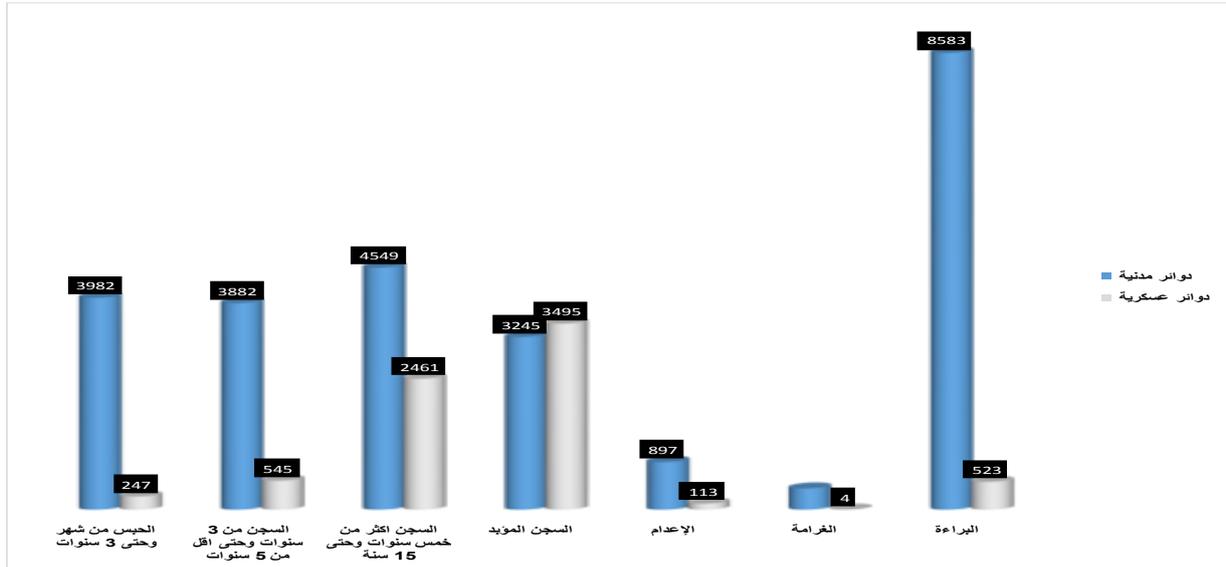




محاكمات عسكرية للمدنيين:

بلغ عدد الأشخاص الذين حوكموا أمام دوائر عسكرية خلال الخمسة السنوات فترة عمل التقرير 7425، أي ما يقارب 21.2 % من إجمالي عدد المحكومين، بينهم 30 قاصراً، حُكم بالسجن والسجن المشدد والمؤبد على 6752 منهم، وحكم بالإعدام على 113 منهم، بينما تم تبرئة 523 منهم، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص بحق 8 متهمين.

ويوضح الرسم الآتي مقارنة بين الأحكام الصادرة من دوائر مدنية وبين الأحكام الصادرة من دوائر عسكرية وفقاً لمدة العقوبة خلال فترة الرصد منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الثالث من يوليو/تموز 2018:





أحكام إعدام واجبة التنفيذ:

خلال فترة الرصد قامت محكمة النقض المصرية والمحكمة العليا للطعون العسكرية بتثبيت أحكام الإعدام بحق 66 متهماً في 15 قضية معارضة للسلطات منها 15 نظرت أمام دوائر عسكرية، نفذت أحكام الإعدام بحق 30 منهم في سبعة قضايا، ورد ذكرهم في باب القتل خارج إطار القانون، بينما ينتظر 36 متهماً الآن تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت، بعد تثبيت أحكام الإعدام عليهم.

- وكانت محكمة النقض بالإسكندرية الاثنين 24 أبريل/نيسان 2017 قد أيدت حكم الإعدام بحق المعتقل فضل المولى حسني أحمد إسماعيل على خلفية اتهامهم في القضية رقم 27868 لسنة 2014 جنائيات المنتزه أول، كلي لسنة 2014 كلي شرق الإسكندرية.

- وبتاريخ 7 يونيو/حزيران 2017 قضت محكمة النقض المصرية في القضية رقم 16850 لسنة 2014 مركز المنصورة والمقيدة برقم 781 لسنة 2014 كلي جنوب، برفض طعن الطاعنين، وتثبيت أحكام الإعدام بحق 6 متهمين في تلك القضية.

- بتاريخ 3 يوليو/تموز 2017 قضت محكمة النقض المصرية برفض الطعون المقدمة من بعض المتهمين في القضية رقم 20091 لسنة 2013 جنائيات باب شرق، والتي وقعت أحداثها أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة عام 2013، ليتم تثبيت حكم الإعدام على اثنين.

- بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2017 أيدت محكمة النقض المصرية أحكام الإدانة بالإعدام لثلاثة متهمين والسجن المؤبد لأربعة آخرين، على رأسهم الرئيس المصري الأسبق الدكتور محمد مرسي، على خلفية اتهامهم بالتخابر مع دولة



أجنبية في إشارة لدولة قطر، في القضية رقم 10154 لسنة 2014 جنائيات ثان أكتوبر، والمقيدة برقم 315 لسنة 2014 حصر أمن الدولة العليا.

- بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2017 قضت محكمة النقض المصرية برفض الطعون المقدمة من المتهمين في القضية رقم 200 لسنة 2014 كلي المنصورة، والصادر فيها أحكاماً بالإعدام بحق 5 متهمين، منهم 3 حضورياً، وهم أحمد ماهر أحمد الهنداوي فايد، والمعتز بالله محمد غانم رمضان العطار، وعبد الحميد عبد الفتاح عبد الحميد المتولي.

- بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني 2018 أيدت محكمة النقض المصرية أحكام الإعدام الصادرة بحق 3 متهمين في القضية رقم 93 لسنة 2014 جنائيات كرداسة، وهم محمد سعيد فرج سعد، ومحمد عبد السميع حميدة، وصلاح فتحي حسن النحاس، بعد رفضها الطعون المقدمة منهم على أحكام الإعدام التي صدرت بحقهم في يوليو/تموز 2016 على خلفية اتهامهم بقتل اللواء نبيل فراج في أغسطس/آب 2013 بمنطقة كرداسة، في أعقاب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

- بتاريخ 28 أبريل/نيسان 2018 قضت محكمة النقض المصرية برفض الطعون المقدمة من 6 متهمين في القضية المعروفة إعلامياً بقضية "أحداث مركز مطاي" وتأييد أحكام الإعدام الصادرة ضدّهم لتصبح باتّة واجبة النفاذ في أي وقت.

من جهة أخرى قضت محكمة النقض المصرية بتاريخ 20/2/2017 برفض الطعون المقدمة من 52 متهماً في القضية المعروفة إعلامياً بأحداث "مذبحة بور سعيد" والتي تحمل رقم 427 لسنة 2012 جنائيات قسم المناخ والمقيدة برقم 11 لسنة 2012 كلي بور سعيد، بينهم 10 صادر ضدّهم حكماً بالإعدام حضورياً، وهم السيد محمد رفعت الدنف، ومحمد محمد رشاد، ومحمد السيد مصطفى، والسيد محمد خلف، ومحمد عادل شحاتة، وأحمد فتحي المزروع، ومحمد البغدادي، وفؤاد التابعي، وحسن محمد حسن المجدي، وعبد العظيم غريب عبده بهلول، وذلك بعد رفض الطعون المقدمة من المتهمين من قبل محكمة النقض لتصير تلك الأحكام باتّة في انتظار التنفيذ.



آثار العمليات الأمنية في سيناء:

وفق لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 4010 شخصا، منهم 3709 شخصا قال عنهم الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية دون أن يفتح تحقيقا واحداً في أي من تلك الحالات.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 10363 شخصاً، منهم 2872 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 7491 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 4266 دراجة بخارية و1626 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 262 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2207 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 135 مزرعة و35 فداناً.

جدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلاً، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلاً من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.



وأصدرت الحكومة المصرية قراراً ثالثاً بالبدء في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداء من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلاً مأهولاً، وقد تم البدء في المرحلة الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2017، لتصبح المساحة الإجمالية التي تم إخلائها بعد الانتهاء من المرحلة الثالثة 1500 متراً.

وتم تهجير كافة الأسر وتعدادهم تقريبا أكثر من 3200 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد) المقيمة بتلك المنازل قسراً دون توفير أي بدائل لهم للسكن وترك تدبير مقار سكنهم الجديدة لهم، ولم تلتزم الحكومة ببناء المدينة الجديدة التي زعمت أنها ستكون بديلاً آمناً لتلك الأسر، كما تم تعيين مبالغ ضئيلة للغاية كتعويض عن هدم المنازل لا يمكنها بأي حال سد عجز وحاجة الأسر المهجرة أو تمكينهم من شراء منازل جديدة.

وتشمل المنطقة العازلة -وفق مصادر أمنية- إقامة خنادق من الماء بعرض خمسمائة متر على طول 13 كيلومتراً على الحدود، حيث تم تركيب أنابيب لاسترجار مياه البحر وبالفعل تم البدء ضخ مياه البحر باتجاه المنطقة الحدودية في سبتمبر/أيلول 2015 مما تسبب بانهيار في التربة وتلويث مياه الآبار على الجانبين المصري والفلسطيني.

لم تفتح السلطات المصرية أي تحقيق في أي عمليات قتل عشوائي نفذتها قوات الجيش ولم يعاقب أي فرد أمن على مقتلهم ولو بشكل إداري، كما لم تعلن السلطات المصرية عن أي تحقيقات أو أدلة تفيد بتورط أولئك الأشخاص كلهم أو بعضهم في أعمال إرهابية، واستمرت قوات الجيش في استخدام الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة والأسلحة الأكثر فتكاً في قصف منازل المدنيين لتوقع مزيداً من الضحايا الأبرياء كل يوم.

كما لم يعلن الجيش عن المبرر القانوني الذي بموجبه تم تجريف مزارع وأقدنة زراعية حتى خارج القرار الحكومي بعزل الشريط الحدودي أو إحراق وهدم منازل وعشش لسكان سيناء وإحراق سيارات ودراجات بخارية، حيث لا يوجد أي نص في القانون المصري يجيز لأي سلطة أن تتلف ملكية خاصة حتى إن كان مالكاها مداناً بجريمة.



وفيما يلي جدولاً يبين تفاصيل تلك الإحصائيات:

نتيجة العملية										العام
حرق وتدمير ممتلكات خاصة						اعتقال		قتل		
أفدنة	مزارع	دراجة بحارية	عربة	عشة	منزل	مشتبه به	مطرب أميناً	بصورة عشوائية أو تصفية	اشتبك مسلح	
3	28	770	299	165	39	142	609	26	210	عام 2013
3	76	918	232	1084	122	692	1280	69	371	عام 2014
		928	399	744	0	1803	392	56	1362	عام 2015
		365	66	145	66	1803	298	98	1005	عام 2016
9	135	416	299	339	32	584	173	40	482	عام 2017
20	116	869	331	408	3	4270	120	12	279	عام 2018
35	355	4266	1626	2207	262	7491	2872	301	3709	الإجمالي

الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والليجان يوفران مناخا آمنا لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكدر الذي تعاني منه مزار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، بضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.
- مأكينة المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.

- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.
- شيطنة كافة وسائل الإعلام التي تعمل على نقل الحقيقة ووصمها بالتطرف ودعم الإرهاب واتهام العاملين فيها بالخيانة والانضمام لجماعات إرهابية هو حيلة مفضوحة للأنظمة القمعية، وهو انعكاس لرغبة الأنظمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بعيدا عن أي نوع من أنواع الرقابة.
- قيام الحكومة المصرية بحجب مواقع صحفية وإخبارية مصرية وعربية هو تصرف مناهض لحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات ويشكل اعتداء صارخا على حرية الصحافة.
- كل هذا الكم المفزع من الجرائم ارتكبتها النظام تحت سمع وبصر المجتمع الدولي الذي لم يحرك أي ساكن منذ بدء الأحداث بل إن كثيرا من الدول التي تعتبر نفسها حامي حمى حقوق الانسان لا زالت تتعاون أمنيا وعسكريا مع النظام لقاء منافع مادية رخيصة .
- المجتمع الدولي مدعو للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.